

الفصل الثالث

حقوق الإنسان فى شرعات وإعلانات الحقوق والثورات والدساتير

- مقدمة.
- دور الدول فى المطالبة بحقوقها.
- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- الخصائص المميزة لحقوق الإنسان.

obeikandi.com

• مقدمة

لم تكن الحقوق والحريات التي حصلت عليها الشعوب وليدة منحة من الملوك لكنها كانت نتيجة لانتفاضات وثورات قامت ضد الملوك أصحاب السلطان المطلق تم من خلالها تقييد هذا السلطان بصورة تدريجية.

ولقد ظهر الاهتمام بحقوق الإنسان في التاريخ المعاصر من خلال الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي شكلت ما يشبه «مظلة أخلاقية عالمية» تحيط التصرف في شئون الأفراد والجماعات البشرية بمنظومة من الحدود والضوابط التي تتقلص بموجبها رقعة السيادة المطلقة التي كان يمارسها الحكام.

لذلك فإن مسألة حقوق الإنسان تحتل مساحة واسعة من الاهتمام الدولي وأصبحت من أهم دعائم ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، ومعلماً مهماً في ثقافة العولمة وهي تلعب الآن دوراً بارزاً في الحياة السياسية.

ولقد أصبحت حقوق الإنسان فكرة عالمية؛ دل على ذلك القبول العالمي لهذه المواثيق والإعلانات من مختلف الأنظمة على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، كما أنها أصبحت نظرية وواجهة جذابة لمختلف الأحزاب السياسية.

• دور الدول في المطالبة بحقوقها

وكما أوضحنا فإن صيغ حقوق الإنسان قد مرت في الحضارة الغربية بمراحل متعددة دونت في وثائق تاريخية صدرت إبان عصر النهضة وكانت قد شكلت إحدى المصادر الرئيسية عند صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي فمن الطبيعي عرض التطور الجلي للشعوب في المطالبة بحقوقها وحرياتها في أشهر البلدان التي شهدت تطورات بهذا الخصوص وهي «انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا».

أولاً: إنجلترا

فلقد أصدرت مجموعة الشرع الإنجليزية التي كانت تمثل مرحلة من مراحل

الارتقاء بالمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان إلى المرتبة القانونية، ولقد تعاقبت على النحو التالي:

١ - الماجناكارتا، فلقد أصدرت الشرعة الكبرى أو الماجناكارتا عام (١٢١٥م) «Magnacarta»، وهى عبارة عن مجموعة من الاتفاقات عقدت بين ملك إنجلترا والأمراء الثائرين تمنحهم ضمان ممارسة الحرية الشخصية وبعض الحقوق الأخرى، وقد اشتملت على عدة أحكام سياسية ركزت على:

(أ) صيانة حقوق الإقطاعيين.

(ب) تأمين حرية الكنيسة.

(ج) احترام حريات المرافئ والتجار.

(د) إلغاء الضرائب الاستثنائية.

(هـ) التزام النزاهة والعدالة فى الإدارة والقضاء.

٢ - عريضة الحقوق، ثم ظهر بعد ذلك ما يسمى عريضة الحقوق Petition of Rights عام ١٦٢٨ م، والتي تضع حدوداً لسلطات الحكم فى فرض الضرائب وكفالة الحرية الشخصية وتتضمن مبادئ عامة لسياسة الدولة التى يوافق عليها البرلمان.

غير أن هذه العريضة لم تجد تطبيقاً عملياً ولم تحقق غايتها عند التطبيق، حيث كان باستطاعة القاضى إضاعة الوقت فى التدقيق فى أسباب التوقيف، كما أن قائد السجن كان يمكن ألا يستجيب لطلب القاضى بنقل السجين إلى سجن آخر، وهذا ما دعا البريطانيين إلى التفكير فى حل آخر هو ما يسمى بقانون تحرير الجسد.

٣ - قانون تحرير الجسد: (مذكرة الهايباس كوربوس (١٦٧٩) وبموجب هذه المذكرة يلتزم من وجهت إليه المذكرة بأن يحضر جسد المعتقل إلى القاضى، وأن يبين سبب الاعتقال، وبناء على ذلك يكون المتهم هو قائد السجن الذى قام بالاعتقال وللقاضى أن يقرر إذا كان الاعتقال تعسفياً أم لا.

٤ - شرعة الحقوق (١٦٨٩)

حرمت على الملك تعليق مفعول القوانين أو فرض الضرائب أو إنشاء المحاكم إلا بموافقة البرلمان مع ضمان الحرية الشخصية وحق المواطن فى تقديم العرائض.

٥ - قانون الخلافة الملكية أو التولية (١٧٠١)

وفيه يعترف الملك بحقوق عامة الشعب البرلمانية وسيادة القانون، وهذا القانون فرض كشرط على الأسر الحاكمة لاستلامها العرش.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

حيث صدر إعلان الاستقلال عام (١٧٧٦م) بعد الثورة الأمريكية، وتضمن هذا الإعلان العديد من الأفكار المعبرة عن نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، إذ قرر المساواة، والإقرار بفكرة وجود حقوق غير قابلة للتخلى عنها في الحرية والحريّة، فضلاً عن تثبيت الحق للمحكومين بمقاومة الطغيان، ثم صدر الدستور الاتحادي الأمريكي عام (١٧٨٧م) ضم تبني الكونجرس الأمريكي عشرة تعديلات دفعة واحدة، وقد أصبحت هذه التعديلات نافذة في عام (١٧٩١م)، وهذه التعديلات تتعلق ثمانية منها بضمانات الحقوق الشخصية والملكية الفردية، والاثنان الآخران بحقوق الدول في أمورها الداخلية.

ثالثاً: فرنسا

صدر إعلان حقوق المواطن عام (١٧٨٩م)، ولقد كان لهذه المواثيق والشرع الأثر المباشر على مبادئ الثورة الفرنسية، والتي من أهمها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الذي اعتمد كمقدمة للدستور الفرنسي الأول الصادر عام ١٧٩١، الذي ينص على أن الناس خلقوا ويظلون أحراراً ومتساويين في الحقوق، وكان يتضمن مقدمة وسبع عشرة مادة، اشتملت على مجموعة من الحقوق الطبيعية "مثل حقه في الحرية وحقه في الأمن، والمساواة بين المواطنين، وسيادة القانون كمظهر لإرادة الأمة، وقد جاءت هذه الوثيقة لتعطي للمواطن "إمكانية عمل لا إمكانية مطالبة"، فهي حريات وليست ديوناً على عاتق المجتمع، ولا ينبغي على الدولة القيام بأية وظيفة إيجابية تجاهها، كما أن هذه الوثيقة أغفلت مبادئ التكافل الاجتماعي بين الفرد والمجتمع.

وقد صدر الإعلان بعنوان حقوق الإنسان والمواطن، ومعلوم أن حقوق المواطن هي

تلك الحقوق التى لا يمكن تصورهما إلا بعد قيام المجتمعات السياسية، أما حقوق الإنسان فهى حريات تسمح لكل فرد أن يعيش حياته الخاصة بالشكل الذى يراه مناسباً، وليس للمجتمع أن يتدخل فى هذه الحريات.

لقد كان لألفاظ الإعلان الفرنسى بريقاً، غير أن مآلها كان لصالح الطبقة البرجوازية؛ فاعتبار التملك حقاً طبيعياً مقدساً لا يمكن المساس به كما أشارت (المادتان: ٢، ١٧) لا يخدم فى الحقيقة سواد الشعب، ولا يستفيد منه؛ لأنه لا يملك شيئاً فى الحقيقة، كما تضمن الإعلان حق مقاومة الاستبداد والظلم ليسوغ واضعوه مشروعية ثورتهم وفى الوقت نفسه كانوا يريدون الحيلولة دون وقوع ثورة ضدهم، ولهذا فقد جاء فى (المادة ٢) أن الغرض من كل نظام سياسى هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية، وبما أنهم هم حماة الحقوق فأى نظام يخالفهم لا يعتبر حامياً لتلك الحقوق، فارتكبوا من الجرائم ما لا يقل عما ارتكبه القياصرة المستبدون.

وبعد الحربين العالميتين، وخاصة الثانية، بدأت محاولات الغرب بالاهتمام بحقوق الإنسان على المستوى الدولى، بعد أن كان الاهتمام بها من مباحث القانون الدستورى، وذلك نظراً لما أكدته الحرب من الصلة الوثقى، والتلازم بين احترام حقوق الشعوب، وبين حماية الأمن والسلم الدوليين، خاصة أن الانتهاكات النازية والفاشية الصارخة كانت سبباً فى إشعال تلك الحروب العالمية، الأمر الذى لفت النظر إلى أهمية حقوق الإنسان، وأنها لم تعد مسألة داخلية تتعلق بسيادة الدولة التى لا يجوز التدخل فيها، بل هى قضية إنسانية تطال الإنسان حيث كان.

ولهذا بدأ تدويل وثائق حقوق الإنسان، أولاً بإدخال مضامينها فى ميثاق عصبة الأمم سنة ١٩٢٠، ثم ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كون التحالف البريطانى الفرنسى الولايات المتحدة وغيره هيئة الأمم التى تضمن ميثاقها الذى صدر عام ١٩٤٥ إشارة إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التى اعتبرت أحد الأهداف الأربعة للمنظمة الدولية، ونصت عليها المادة الأولى من الميثاق.

ثم ظهر بعد ذلك الإعلان العالى لحقوق الإنسان الذى ظهر نتيجة لهذه

الانتفاضات والثورات التي قامت بها الشعوب للمطالبة بحقوقها.

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر عام (١٩٤٨م) يعتبر أول بيان دولى أساسى يتناول كافة حقوق المجتمعات البشرية من حيث أنها حقوق غير قابلة للتصرف أو الانتهاك، حيث لاقى اهتمام والتفاف الرأى العام من حوله وأصبح وثيقة ذات سمة كونية يوصى بإحترامها، بالإضافة إلى أنه أول اتفاقية عالمية تلتقى حولها الأنظمة؛ وذلك تحقيقاً للكرامة الإنسانية.

وفيما يلى عرض مختصر للإعلان العالمى لحقوق الإنسان يتألف الإعلان من الديباجة وثلاثين مادة تحدد أهم حقوق الإنسان وحياته الأساسية

فالمادتين الأولى والثانية، تؤكدان على أن جميع الناس ولدوا أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق دون أى تمييز بسبب العنصر أو اللغة أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسى أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

ثم المواد التسعة عشرة التالية فتتناول أهم الحقوق المدنية والسياسية التى ينبغى أن يتمتع بها كل إنسان وتشمل هذه الحقوق ما يلى:

- الحق فى الحياة والحرية وسلامة الشخصية.
- حظر استرقاق واستعباد أى شخص، وحظر تجارة الرقيق بكافة أشكالها.
- التحرر من التعذيب والمعاملة القاسية أو الوحشية أو اللإنسانية الحاطة بالكرامة.
- الحق فى الاعتراف بالشخصية القانونية للفرد.
- الحق فى المساواة أمام القانون دون أية تفرقة.
- الحق فى اللجوء إلى المحاكم الوطنية.
- لا يجوز القبض على أى إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

– حق الفرد فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ونزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل فى حقوقه.

– افتراض براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته ، وعدم إدانة شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطنى أو الدولى.

– عدم التدخل التعسفى فى حياة الإنسان الخاصة أو فى شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته.

– حرية التنقل لكل فرد واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، بالإضافة إلى حقه فى مغادرة أى بلد أو العودة إلى بلده.

– حق اللجوء السياسى.

– الحق فى التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً.

– الحق فى الزواج وتأسيس أسرة.

– حق كل شخص فى التملك بمفرده أو الاشتراك مع غيره.

– الحق فى حرية التعبير عن رأى.

– الحق فى حرية التفكير والضمير والدين.

– الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية.

– حق الفرد فى إدارة الشئون العامة لبلاده وكذلك تقلد الوظائف العامة فى البلاد.

أما المواد السبع التالية من (٢٢ – ٢٨) فتناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها الحقوق التالية:

– الحق فى الضمان الاجتماعى.

– الحق فى العمل وحرية اختيار نوع العمل وتقاضى أجر عادل يكفل للفرد وأسرته

حياة ومعيشة لائقة بكرامة الإنسان، بالإضافة إلى حقه فى إنشاء النقابات لحماية مصلحته.

– الحق فى الراحة فى أوقات الفراغ.

– الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته،

ويتضمن ذلك "التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية".

– حماية الأمومة والطفولة وبنعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء كانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعى أم بطريقة غير شرعية.

– الحق فى التعليم وأن يكون التعليم الأولى إلزامياً، وللآباء الحق فى اختيار نوع التعليم الذى يقدم لأولادهم.

– حق المشاركة فى الحياة الثقافية.

– الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية للفرد المترتبة عن إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى.

وأكدت المادة الثامنة والعشرين بحق كل فرد فى التمتع بنظام اجتماعى دولى يتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان تحقيقاً تاماً.

وأكدت المادة التاسعة والعشرين على واجبات كل فرد نحو المجتمع الذى تنمو فيه شخصيته نمواً حراً كاملاً ويخضع الفرد فى ممارسة حقوق وحرياته للقيود التى يقرها القانون فقط؛ لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى، ولا يجوز أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومقاصدها.

وتؤكد المادة الختامية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أنه ليس فى الإعلان أى نص يجوز تأويله، ولا يجوز لأى دولة أو جماعة أو فرد القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

ولقد صدر بعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان العهدان الدوليان الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٦٦م وهما العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذان كان لهما أكبر الأثر فى تأكيد أهمية حقوق الإنسان •.

ولقد صدرت العديد من المواثيق من أهمها على سبيل المثال لا الحصر، موثائق حقوق الإنسان فى الإسلام وأهمها "إعلان حقوق الإنسان وواجباته فى الإسلام" الصادر عن رابطة العالم الإسلامى عام ١٩٧٩م، ومشروع ميثاق حقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٨٠م، والبيان العالمى عن حقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٨١م، الصادران عن المجلس الإسلامى العالمى والذى يضم أعضاء من كافة دول العالم الإسلامى، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٩٠م، وإعلان روما حول حقوق الإنسان فى الإسلام الصادر عن ندوة حقوق الإنسان فى الإسلام عام ٢٠٠٠.

ولقد ظهرت العديد من الاتفاقيات حول حقوق الإنسان بصفة عامة، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التى أبرمت بروما عام ١٩٥٠م، ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٥٣م وتتكون من ١٦ مادة وثمانية بروتوكولات، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩م والتى جاءت فى اثنتين وثمانين مادة، ويتمتع فيها الرد بالحقوق المنصوص عليها ليس بوصفه منتمياً إلى دولة معينة ولكنه بصفته إنساناً فى المقام الأول، ثم ظهر الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان الذى أقره مؤتمر القمة الأفريقى فى نيروبي ١٩٨١م ودخل حيز التنفيذ فى ٢١/١٠/١٩٨٦م.

ولقد تعددت المواثيق والاتفاقيات الأوروبية فى مجال حقوق الإنسان حتى أنها وصلت أكثر من ٦٠٠ وثيقة تتنوع ما بين مواثيق عن حقوق الطفل، وحقوق المرأة، وعن الحقوق البيئية، وعن مناهضة التعذيب ومنع استرقاق وعبودية البشر وغيرها من المواثيق والاتفاقيات التى تكفل الحقوق للإنسان فى مختلف مجالات الحياة.

• الخصائص المميزة لحقوق الإنسان:

وفى ضوء العرض السابق يمكن استنتاج أهم الخصائص المميزة لحقوق الإنسان وهى ما يلى:

- أنها مكفولة دولياً أى تتمتع بحماية قانونية تركز على كرامة الكائن الإنسانى.
- أن حقوق الإنسان لا تشتري ولا تباع وهى ليست منحة من أحد بل هى ملك للبشر

- جميعاً وهبه من الله تعالى، فهي متأصلة في كل إنسان وملازمة له لكونه إنساناً.
- أن حقوق الإنسان تلزم الدول وأهل الحكم على الحفاظ عليها واحترامها.
- أنها عالمية لكل البشر دون أى تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الأصل الاجتماعى أو الرأى السياسى.
- أن حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنها.
- أن حقوق الإنسان وحدة واحدة وغير قابلة للتجزئة، فحقوق الإنسان سواء كانت مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وغيرها من الحقوق العديدة وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها ولا بد أن يتمتع بها كل إنسان.
- حقوق الإنسان شمولية حيث تتضمن على العديد من القضايا مثل "قضايا الديمقراطية، والتنمية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين وغيرها.. ويمكن إضافة بعض الخصائص الأخرى ومنها ما يلى:
- متطورة ومتجددة لتواكب التطورات فى المجتمع.
- تركز على الفرد الإنسانى وتهتم به اهتماماً كبيراً.
- ثابتة حتى مع عدم الاعتراف بها من قبل دولة الفرد.
- تتشعب لتشمل جميع جوانب الحياة.